السنة أولى ماستر: تجارة ومالية دولية

مقياس : الاقتصاد الدولي

المحاضرة: التكتلات الاقتصادية

يمثل التكامل الاقتصادي عملية تنظيمية تهدف إلى توحيد الجهود بين الدول لتحقيق التعاون في التجارة والاستثمار والسياسات الاقتصادية، ويأخد التكامل عدة أشكال تبدأ من انشاء مناطق التجارة الحرة وصولا إلى الاتحادات الاقتصادية التي تشمل تنسيق السياسات المالية والنقدية وحتى العملة الموحدة، وتعد التكتلات الاقتصادية أداة فعالة لتعزيز القوة التفاوضية للدول الأعضاء على الساحة الدولية، وتحسين القدرة التنافسية في مواجهة الاقتصادات الكبرى ذلك أن التكامل الاقتصادي يبقى يواجه تحديات مختلفة من بينها التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية، والمخاوف المرتبطة بفقدان السيادة الوطنية.

1-تعريف التكتلات الاقتصادية: هي تجمعات بين دول متفقة على إرساء سياسات اقتصادية مشتركة لتعزيز التعاون والتبادل التجاري فيما بينها، تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إزالة او تقليل الحواجز التجارية وتعزيز حرية حركة السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول الأعضاء.

ويعرفه الاقتصادي بيلا الكسندر بالاسا : التكامل الاقتصادي بأنه" عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة".

2-أنواع وأشكال التكتلات الاقتصادية: اتخذت التكتلات الدولية أشكال متعددة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

2-1- منطقة التجارة الحرة: هي اتفاقية بين دول لتبادل السلع والخدمات بشكل حر، حيث تلغى أو تخفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، ولكن كل دولة تحتفظ بسياساتها التجارية الخاصة تجاه الدول غير الأعضاء تسهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال التخصص في مجالات معينة، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (nafta)بين أمريكا كندا المكسيك؛

2-2- الاتحاد الجمركي: هو اتفاق بين دول لتشكيل منطقة تجارية موحدة حيث تلغى الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتفرض سياسة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء، حيث يعمل على توفير مزايا إضافية مثل توحيد التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من خارج الاتحاد مثل: الاتحاد الجمركي الأوروبي أو السوق المشتركة؛

2-3- السوق المشتركة: هو تكتل يذهب أبعد من الاتحاد الجمركي ليشمل حرية حركة الأشخاص، رأس المال، الخدمات والسلع بين الدول الأعضاء، مع توحيد السياسات الاقتصادية إلى حدا كبير بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة بين الدول الأعضاء بشكل كامل، مع تسهيل انتقال العمالة والاستثمارات عبر الحدود، مثل السوق المشتركة الاوربية.

2-4- الاتحاد الاقتصادي والنقدي: هو أثر اشكال التكامل الاقتصادي تطوران حيث تتفق الدول الأعضاء على توحيد سياساتها الاقتصادية والنقدية، بما في ذلك العملة الموحدة هدفه تحقيق استقرار اقتصادي اقوى من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، وزيادة القدرة على مواجهة الازمات الاقتصادية،

2-5- الاتحاد السياسي والاقتصادي: هو أعلى مستوى من التكامل بين الدول، حيث تتفق الدول الأعضاء على توحيد سياساتها الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التنسيق على مستوى الحكومة أو السلطة السياسية، حيث يوفر استقرار اقتصاديا وسياسيا .

3-أهداف التكتلات الاقتصادية: يهدف التكتل الاقتصادي من وراء قيامه إلى تحقيق الأهداف الاتية:

3-1- تحفيز النمو الاقتصادي: وذلك من خلال زيادة التبادل التجار ي بين الدول الأعضاء، تبادل السلع والخدمات بدون حواجز يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف؛

3-2- تعزيز القدرة التنافسية: من خلال التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق، يمكن للدول الأعضاء تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية؛

3-3-زيادة تدفقات الاستثمارات: يوفر التكتل بيئة منفتحة وأمنة للاستثمارات الأجنبية والمحلية بين الدول الأعضاء، مما يعزز من فرض النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؛

3-4- تطوير البنية التحتية: التكتلات الاقتصادية تشجع على التعاون بين الدول في مشاريع البنية التحتية المشتركة مثل شبكات النقل والطاقة.

4- التحديات التي تواجه التكتلات الاقتصادية: ابرزها :

-التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛

- السياسات الداخلية المختلفة؛

- التنافس مع التكتلات الأخرى؛

- التهديدات السياسية والأمنية (نزاعات بين الدول الأعضاء وضغوطات من غير الدول الاعضاء).

5-تصنيف التكامل الاقتصادي: حسب بيلا بالاسا يمر التكامل الاقتصادي بخمس مراحل متتالية، بحيث يعكس كل منها مستوى اعمق من التعاون بين الدول، وتكون المراحل كما يلي:

5-1- منطقة الجارة الحرة: في هذه المرحلة تقوم الدول بإزالة القيود الجمركية والحواجز التجارية فيما بينها (اعفاء ضريبي على الواردات والصادرات)، لكنها تحتفظ بسياساتها التجارية المستقلة مع الدول الأخرى خارج المنطقة، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا؛

5-2- الاتحاد الجمركي: مع إزالة القيود على التجارة البينية، تتبنى الدول سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى، مما يعني وضع تعريفة جمركية موحدة مع الدول اغير الأعضاء، الهدف منه تحقيق مستوى اعلى من التعاون مقارنة بمنطقة التجارة الحرة، ويتم الاتفاق على سياسة تجارية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء(تعريفة جمركية مشتركة)؛

5-3- السوق المشتركة: تشمل هذه المرحلة ما سبق إلى جانب السماح بحرية حركة عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الخدمات)بين الدول الأعضاء الهدف منه تعزيز التكامل عبر إزالة الحواجز امام حركة عوامل الإنتاج، مما يعزز من نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛

5-4- الاتحاد الاقتصادي: في هذه المرحلة، تتكامل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بما في ذلك السياسات النقدية والمالية، يمكن ان يشمل انشاء عملة موحدة مثل اليورو في الاتحاد الأوروبي الهدف منه توحيد السياسات الاقتصادية وإزالة الحواجز امام التجارة وعوامل الإنتاج.

5-5-- التكامل الاقتصادي: وهو أعلى مستوى من التكامل الاقتصادي حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية بشكل كامل بين الدول الأعضاء في هذه المرحلة، تكون هناك حكومة مركزية تدير السياسات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء، الهدف منه انشاء اتحاد اقتصادي وسياسي كامل بين الدول الأعضاء، وفق قاعدة يتم من خلالها دمج اقتصادات الدول بالكامل تحت سلطة واحدة، اين توجد حكومة مركزية تتولى:

-وضع السياسة الاقتصادية؛

- إدارة القوانين التجارية والمالية؛

- التنسيق السياسي بين الدول.

وفي ظل هذه المرحلة تختفى الحدود الاقتصادية بين الدول الأعضاء يمنح قوة سياسية واقتصادية للدول الأعضاء ، كما لها جانب سلبي يتمثل في فقدانها لسيادتها الوطنية.

6- دوافع التكامل الاقتصادي: ومنها:

6-1-الدوافع الاقتصادية: تتضمن ما يلي:

أ-توسيع السوق: يتيح للشركات الإنتاج بكميات اكبر مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحقيق مكاسب اقتصادية؛

ب-زيادة الاستثمارات: من خلال جذب للاستثمارات نتيجة توحيد السوق؛

ت-تعزيز المنافسة: من خلال إزالة الحواجز التجارية تخلق بيئة تنافسية بين الشركات مما يعزز الكفاءة والجودة ويخفض الأسعار؛

ت-تنويع الاقتصاد: يساعد تكامل الدول على تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتقليل الاعتماد على موارد محدودة او قطاعات تقليدية؛

ج-تحقيق التنمية المشتركة: من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية المشتركة؛

ح-الاستفادة من الموارد: استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية والبشرية بين الدول ، من خلال التركيز على إنتاج السلع التي تمتلك ميزة نسبية فيها؛

6-2- الدوافع السياسية: تشمل مايلي:

أ-تعزيز الاستقرار السياسي: تقليل النزاعات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء وخلق روابط اقتصادية وسياسية قوية؛

ب-زيادة النفود والتعاون الإقليمي: التكامل الاقتصادي يعطي الدول الصغيرة قوة تفاوضية أكبر على الساحة الدولية ككتلة اقتصادية موحدة،

ت- تحقيق أهداف مشتركة: مثل تقوية الامن القومي او تحسين ظروف التنمية الاقتصادية.

7- اثار التكامل الاقتصادي: ومنها ما يلي:

7-1- الاثار الاقتصادية: تظهر من خلال جوانبها الإيجابية :

-زيادة حجم التجارة البينية: إزالة الحواجز الجمركية والقيود تعزز البتادل التجاري بين الدول مما يزيد من النمو الاقتصادي؛

- تحقيق وفرات الحجم: توسيع السوق الموحدة يمكن الشركات من الإنتاج بكميات اكبر، مما يخفض التكاليف ويزيد الكفاءة؛

-زيادة الاستثمارات: استقرار الأسواق وتوحيد السياسات الاقتصادية يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

-**تنويع الاقتصاد:** استفادة الدول من ميزاتها النسبية يؤدي إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على موارد محدودة؛

-**تحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي**؛

-**زيادة فرص العمل.**

أما الاثار الاقتصادية السلبية فتظهر في :

-**اختلال التوازن الاقتصادي بين الدول:** فالدول الأكثر تطورا اقتصادي قد تجني الفوائد الأكبر من التكامل بينما قد تعاني الدول الأقل تطورا من صعوبة المنافسة، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛

-**انهيار الصناعات المحلية:** تحرير التجارة قد يؤدي إلى منافسة غير متكافئة مما يتسبب في تدهور أو انهيار الصناعات المحلية في الدول الأضعف اقتصاديا؛

-**التبعية الاقتصادية:** ارتباط الدول الأقل تطورا بالدول الأقوى منها اقتصاديا مما يحد من استقلاليتها الاقتصادية؛

- **توزيع غير عادل للاستثمارات**: تركزها في الدول الأكثر استقرارا وذات بينة تحتية متطورة على عكس الدول الأقل تطورا؛

-**مشاكل في العمالة**: قد يؤدي التكامل إلى انتقال العمالة الماهرة من الدول الأقل تطورا إلى الدول الأكثر تقدما، مما يزيد من مشكلة هجرة العقول، كما قد يستغل العمال في الدول الفقيرة بسبب الفوارق في الأجور،

- **زيادة الاعتماد على التجارة البينية:** إذ أصبحت الدول تعتمد بشكل كبير على السوق المشتركة، فقد تكون أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية إذا حدثت اضطرابات داخلية في الكتلة الاقتصادية.